الفصل التاسع

تحليل نتائج الجزء الميداني

منهجية البحث المتبعة في هذا الجزء

إن البحث في مشكلة مثل مشكلة الطلاق يتطلب مناهجاً متعددة، تتنوع ما بين مناهج رياضية كمية لمعرفة حجم ومدى انتشار الظاهرة، وتاريخية لمعرفة تطورها، وتحليلية لمعرفة مسبباتها وما يترتب عنها، ولا يمكن الاقتصار على منهج واحد فلا بد من اكتشاف الظروف الفردية والمتغيرات الاجتماعية، وعلى الباحث أن يهتم بتطور الوقائع، وبيان الظواهر، وأن يجاري كل الاتجاهات بعيداً عن النظرة الأيديولوجية، ولا بد من اكتشاف العلاقات القائمة بين هذه الظروف الفردية والمتغيرات، وهذا لا يتحقق إلا من خلال دراسة مجموعة من الحالات على أرض الواقع، أي البحث العملي الميداني؛ فلكل مجتمع أو فرد سمات معينة وخصائص والتجربة التي يمر بها شعب ما قد تختلف عن تجربة الشعوب الأخرى. ولهذا تم الاعتماد في هذا البحث على طرق متنوعة، منها نظرية، ومنها ميدانية استقصائية.

١- الطريقة النظرية:

وهي تقوم على دراسة المشكلة من خلال بعض المراجع لتكوين تصور نظري شامل حول مختلف قضايا الزواج والطلاق ليكون بمثابة سقف مرجعي يمكن الانطلاق من خلاله فلا يجوز للباحث أن ينطلق من الفراغ أو من خلال تصوراته الذاتية، أو الإيديولوجية.ولا يجوز للباحث أن يتنكر لبعض وجهات النظر مهما كانت، وعليه دراستها وتحليلها فهي تساعد في التوصل لكشف بعض الجوانب المهمة للموضوع من خلال تنوع الآراء. فالمراجع الموثقة تم اختيارها بالصدفة، ثم عملنا على استخلاص المشترك بينها.

٢- الطريقة الاستقصائية:

إن الحديث عن الطلاق لن يكون مجدياً، ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا إذا استند الباحث على دراسة واقعية تمكنه من المقارنة بشكل موضوعي بين النظرية والفرضية وبين التجربة الواقعية التي توفر للدراسة طابعها العلمي؛ فلا يمكن لباحث اجتماعي أن يتوصل إلى نتائج دون معاينة واستكشاف الواقع للأسر المدمرة، ودون ملاحظة مدى التأثر الواضح عند الذين خبروا هذه التجربة كي يتمكن من الوصول إلى فهم أعمق وتحليل أشمل للظاهرة.

ولهذا قمنا بدراسة معمقة لعشرات الحالات وتعبئة استمارة مدروسة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتمالات للإجابة، فكانت الأسئلة بمجملها مفتوحة، نظراً لفردية كل حالة. وكان الجانب الأهم للملاحظات المدونة في آخر كل مقابلة، وكان لا بد من مراعاة المشاعر أثناء الحديث، وعدم التطفل، وعدم استثارة الانفعالات التي تسبب التوتر

والضيق، فيصبح من الصعوبة إتمام المقابلة. ولا يمكن البحث في نتائج الطلاق دون العودة إلى ظروف الزواج. لهذا تم وضع أسئلة عن التاريخ الاجتماعي والأسري للزوجين انطلاقاً من بعض الفرضيات.

٣- بعض الفرضيات المعتمدة:

- يؤدي الطلاق إلى تحسين الوضع النفسي الاجتماعي لطالب الطلاق.
- عدم التوافق المباشر بين الزوج والزوجة يؤدي إلى احتمال حصول الطلاق.
- تؤثر محددات الزواج الأولية على مصير العلاقة بين الزوجين وتضم هذه المحددات (المعرفة المباشرة، تدخل الأهل، الاستعدادات والإمكانيات المادية، معرفة الحقوق والواجبات، العمر عند الزواج...)
- التحول الاجتماعي في معظم المناطق والسرعة في تطور المجتمعات أعطى النساء مزيداً من الاستقلالية الشخصية، وفي المقابل أدى إلى سلب الرجال بعض أسس سلطتهم، وهذا التحول شكل أزمة نظراً إلى الفرق الطبيعي بين طبيعة الرجل ، وطبيعة المرأة.
- الاطلاع على الحقوق والواجبات قبل الزواج يساهم في تخفيف الظاهرة (من هذه الحقوق: البيت الشرعي، حق العصمة، إطاعة الزوج...)

٤- تحديد المجموعة الإحصائية:

وهي اختيار مجموعة من المطلقين والمطلقات حصل طلاقهم ما بين عامي ١٩٩٥و٢٠٠٦ من مختلف فئات المجتمع، دون التقيد بفئة معينة أو بعمر محدد، بهدف التوصل إلى إيجاد العوامل المشتركة بين مختلف هذه الحالات التي توصلت إلى الانفصال. ولمعرفة مدى تأثير الانفصال على كل حالة، والنتائج التي تركها الطلاق على كل من الزوج، والزوجة،

والأولاد. وكان العدد الإجمالي لهذه المجموعة ٤٣ حالة طلاق في هذه الفترة أي خلال عشر سنوات. كما أن البيانات التي جمعناها تم تفريغها في جداول إحصائية بعد تصنيف الإجابات المشتركة المسببة للمشكلة ضمن سبع فئات على الشكل التالي :

١. خيانة زوجية أو شك.
٢. نفور ـ إهمال عاطفي.
٣. استهتار، عدم مسؤولية. (وهنا الاستهتار غير الفقر).
٤. إدمان الكحول.
٥. العنف أو التحقير.
٦. عدم التكافؤ الثقافي أو الديني.
٧. مشاكل بسبب أولاد الزوج. (للذين تزوجوا أكثر من مرة).

أسباب رئيسية للطلاق من وجهة نظر المطلقين

جدول رقم (٣)

الرمز	الأسباب	التكرار	النسبة
١	الخيانة أو الشك	١٦	٪٣٧,٢
٢	نفور وإهمال	١١	٪٢٥,٥
٣	استهتار وعدم مسؤولية	٤	٪٩,٣
٤	إدمان الكحول	٥	٪١١,٦
٥	العنف، والتحقير	٣	٪٦,٩
٦	عدم التكافؤ	٤	٪٩,٣
٧	مشاكل بسبب أولاد الزوج	٥	٪١١,٦

وقد ترافق العنف مع الإدمان في حالتين وقد ترافق الشك مع التحقير في حالتين ولهذا تم إدراج السببين ضمن الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة للطلاق بين أفراد هذه المجموعة هي بسبب الخيانة الزوجية أو الشك، أما الدافع الحقيقي للخيانة الزوجية غير معروف كلياً لكنه قد يكون حاجة لا شعورية متأصلة في نفسية الرجل أو المرأة لأسباب مرضية ويفسر "كيوبي" هذه الناحية فيقول: "حين يريد الرجل أو المرأة، أن يثبتا أن في استطاعتهما أن يكونا موضع حب فإن هدفهما يصبح ممكن التحقيق فقط إذا كانت محاولتهما محفوفة بكثير من المخاطر والصعاب حتى يثبتا أنهما يمكن أن يكونا محط إعجاب الكثيرين، والصفة المصاحبة لهذه الحالة دائماً صفة تدعو إلى التعاسة والحزن، لأنها دائماً شرهة نهمة لا ترتوي أبداً، فكلما كان هناك أي شك ذاتي لا شعوري، فإن الحاجة إلى الإثبات تتكرر لا محالة، فهناك على سبيل المثال الرجل الذي يعاني من شكوك لا شعورية بشأن مقدرته الجنسية؛ مثل هذا الرجل لا يستطيع أن يقنع بامرأة واحدة يبادلها الحب دائماً يريد أن يجرب إن كانت مقدرته ستنجح مع غيرها من النساء أم لا، لذلك فإن حاجته العصابية اللاشعورية إلى إثبات الذات تقوده في النهاية إلى الخلط الجنسي وهذا ما نجده دائماً في الرجل الذي يطلق عليه لقب "دون جوان" أو في الفتاة التي تعرف بأنها ذات شهية تجري في جنون، من شبح المخاوف والشكوك، التي تلاحق كلاً منهما في كل مكان والتي تجد بعض الراحة المؤقتة في التخليط الجنسي وينتهي "كيوبي" من ذلك كله إلى أن أحد التحديات الأساسية التي تواجهنا هذه الأيام هو اكتشاف طريقة نُعلم بها الناس كيف يميزون

ويفرقون بين أهدافهم الشعورية الممكنة التحقيق من جهة وبين أهدافهم الغير ممكنة من جهة أخرى... أي تعمق الشخص في معرفة ذاته وسبر أغوارها اللاشعورية البعيدة".

ويقترح "كيوبي" من أجل ذلك تعديل النظام التعليمي بحيث يُمكن كل شخص في سن مبكرة من تبصر حاجاته الخاصة به وبذلك يستطيع أن يحقق نضجاً عاطفياً مبكراً يتواءم مع نضجه العقلي والجسمي كي يتمكن من معرفة كيفية الاختيار المناسب للشريك. ويضيف "كيوبي": "أنه منذ طلع علينا سقراط بشعاره اعرف نفسك لم نجد أن العلم قد أضاف كثيراً لتحقيق هذا الشعار لأن النسق التعليمي يضع في المحل الأول من الاعتبار التعليم في الكيمياء، أو الفيزياء، أو الاقتصاد، أو التاريخ... ولكنه لم يساهم في معرفة النفس وسبر أغوارها اللاشعورية ... إن التربية الجنسية إذا توفرت قد تساهم في حل هذه المشاكل"[1]

ومن الواضح أن استمرارية الحياة المشتركة مع وجود الخيانة شبه مستحيلة، والشخص الذي كان ضحية للخيانة يشعر بنقمة ورغبة في الانتقام وأحياناً تجر الخيانة إلى خيانة مماثلة، والحلول تحتاج إلى الكثير من الصبر والمغفرة، ودخول الله في حياة الطرفين.

١- المستوى الثقافي:

أظهرت نتائج العينة المدروسة أن الطلاق يقع بين المتعلمين وبين الأميين بنسب متقاربة ونستخلص أيضاً من النتائج أن الاختيار للزواج يتم غالباً بين فئات متقاربة من حيث المستوى التعليمي.

1- الاختيار للزواج، مرجع سابق، ص. ٢٣٥-٢٣٦.

حدول رقم (٤)

جدول مستوى التعليم

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
العدد	١٠	١٣	١١	٩
النسبة	٪٢٣,٢	٪٣٠,٢	٪٢٥,٥	٪٢٠,٩

إن البيانات في هذا الجدول تؤكد أن أعلى نسبة طلاق تقع عند الفئة المتوسطة من حيث المستوى التعليمي، وهؤلاء ما يمكن تسميتهم "أنصاف المثقفين" أو الذين يدعون المعرفة. كما لا توجد إشارة أن التفاوت العلمي أو الثقافي بين الزوجين قد يؤدي إلى الطلاق فالاختيار غالباً ما يتم بين الأفراد المتقاربين في المستوى الثقافي، ومشكلة الثقافة مرتبطة بمشكلة في صميم المجتمع وفي القيم السائدة التي تعتقد أن التعليم يرفع المستوى الأدبي والخلقي للشخص ويعطيه مكانة ومركزاً مرموقً بغض النظر عن مدى ثقافة المتعلم ومدى مرونته، ومدى أخلاقياته التي اكتسبها بعد سنوات طويلة من التحصيل العلمي، ومدى قدرته على توظيف مخزونه العلمي في الحياة العملية الواقعية. ولا قيمة للمستوى العلمي إذا لم يقترن بالقيم والأخلاق والثقافة فهناك فرق كبير بين المتعلم وبين المثقف والمتعلم.

ونلاحظ النسبة شبه متقاربة بين ٢٣,٢٪ للمطلقين في المستوى الابتدائي و ٢٠,٢ ٪ للمطلقين في المستوى الجامعي، وهي نسب متقاربة.

ويمكن الربط أيضاً بين الزواج المبكر ونسبة الطلاق أكثر من ربط هذه النسبة بالمستوى التعليمي لأن الزواج المبكر أو المتسرع قد يؤدي إلى الطلاق. والزواج المبكر يمنع الزوجين من متابعة تحصيلهما العلمي. فيكون السبب المباشر للطلاق هو التسرع في الاختيار وليس المستوى

التعليمي. وكذلك عدم التجانس في المستوى الاجتماعي أو الديني أو الاقتصادي من أسباب الطلاق وليس مستوى التعليم بحد ذاته.وتشير أكثر الدراسات أن ٣٠٪ من حالات الطلاق تحصل قبل أن تنتهي السنة الأولى من الزواج، وهذا مؤشر واضح على عدم التجانس في الأفكار.

٢- كيفية الاختيار:

في معظم الدراسات يتم التركيز على أن حرية الاختيار في الزواج تقلل من احتمالات الطلاق، في هذه الدراسة برهنت النتائج عكس ذلك، وفي الجدول التالي نلاحظ بوضوح عامل الحرية في اختيار الشريك، ففي كثير من الحالات المشار إليها تم الزواج عن اقتناع تام ورغم ممانعة الأهل أو تحفظهم، وهذا مؤشر عدم معرفة بشؤون الزواج، وليس بسبب الإكراه.

جدول رقم (٥)

الرمز	كيفية الاختيار	التكرار	النسبة
١	معرفة مباشرة	١٩	٤٤,١٪
٢	سعي الأهل	٤	٩,٣٪
٣	سعي الأصدقاء	١٢	٢٧,٩٪
٤	قناعة شخصية	٨	١٨,٦٪

٤٤,١٪ معرفة مباشرة، مقابل ٩,٣٪ سعي الأهل.

أما عن العوامل التي ساهمت في تحديد الاختيار قد كانت على الشكل التالي:

جدول رقم (٦)

الرمز	العوامل المباشرة	التكرار	النسبة
١	الهيئة	٢٢	٤٤,١٪
٢	الثقافة	٣	٩,٣٪
٣	الوظيفة	١٠	٢٧,٩٪
٤	سمعة العائلة	٤	١٨,٦٪
٥	الصفات الأخلاقية	٣	٩,٣٪
٦	غير محدد	٤	٩,٣٪

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة للاختيار كانت على أساس الهيئة أو الشكل الخارجي، بينما نسب الاختيار على أساس الثقافة أو الصفات الأخلاقية كانت ٩,٣٪ فقط، فلم يتم اعتبار ناحية التجانس في الميول والاتجاهات. والزواج الناجح لا يبنَ على أساس الهيئة. ولا يجوز الحكم على الأشخاص من خلال الشكل الخارجي، إن ما يجعل الشخص جميلاً ليس الصفات الفيزيقية. وكم من الأشخاص حين نقابلهم للمرة الأولى قد نشعر تجاههم بالنفور ثم لا نلبث أن نغير من مشاعرنا، فالجمال حكم عام يُبنى على تصور سابق أو حسب الموضة أو حسب توافق المجموعة.ومن الواضح بأنه لا يوجد معيار أو قاعدة يُعتمد عليها عند اختيار الشريك، ولكن المعيار الوحيد الذي يمكن تحديده هو الشعور بالرضى تجاه الشخص الآخر.

الحكم الجمالي يختلف بين الشعوب مثلاً: قديماً كانت المرأة

السمينة هي المفضلة، أما الآن فأصبحت تُعتبر خارج الإطار الجمالي، فلا يوجد معيار أو قاعدة يعتمد عليها الذوق، وما يراه البعض جميلاً قد لا يراه البعض الآخر نظراً للتباين بين الأذواق. ولا يجوز فصل الأحكام الجمالية عن الأحكام الأخلاقية. فإن مستوى التجانس في الأفكار والاتجاهات والميول هو الذي يحدد مدى نجاح العلاقة وليس الشكل الخارجي.

٣- مدى فاعلية تدخل الأهل:

هل ينجح الأهل في حل الخلافات بين الزوجين؟:

جدول رقم (٧)

الرمز	المتغير	التكرار	النسبة
١	لم يتدخل أحد	١١	٢٥,٥٪
٢	أهل الزوجة	١٨	٤١,٩٪
٣	أهل الزوج	٢١	٤٨,٩٪
٤	جهة شرعية	١	٢,٣٪
٥	أصحاب	٦	١٣,٩٪
٦	أكثر من جهة	٣	٦,٩٪

من الواضح أن تدخل الأهل لم يساهم في حل المشكلة، فالطلاق قد وقع رغم تدخل أهل الزوج أو أهل الزوجة ويظهر من خلال البيانات أن حالة واحدة تم اللجوء فيها إلى جهة شرعية، وهذا يدل على عدم معالجة المشاكل الزوجية بشكل صحيح، لأن تدخل الأهل وخاصة الأهل ذوو الخبرة المنعدمة أو الذين يعانون أيضاً من مشاكل مماثلة ولا يجدون لها حلولاً قد عقد الأمور أكثر مما ساهم في حلها؛ بينما الجهة المختصة في أمور الأسرة لم يتم اللجوء إليها إلا في حالة واحدة، وهذا دليل الافتقار

إلى التوعية الأسرية. ومن الضروري إصدار تشريعات جديدة تحتم وجود مرشدين من ذوي الخبرة للتوجيه الأسري في المحاكم الشرعية، بحيث تكون مهمة هؤلاء محاولة حل الخلافات العائلية قبل أن تصل إلى مرحلة الطلاق، عن طريق إسداء النصح والتوجيه، وتعليم أساليب ومهارات التواصل بين أفراد الأسرة. وهناك ملاحظة مهمة هي أن النساء يطلبن مساعدة الأخصائيين أكثر من الرجال، وهذا الامتناع يكون إما بسبب الكبرياء أو بسبب الجهل بأهمية الحلول العلمية.

٤- أهمية فترة الخطبة

الجدول رقم (٨)

عدد الأشهر	١ ← ٥	٥ ← ١٠	١٠ ← ١٥	١٥ ← ٢٠	وما فوق
التكرار	١٢	٥	١٢	٥	٩
النسبة	٢٧,٩	١١,٦	٢٧,٩	١١,٦	٢٠,٩

لا يظهر الجدول أي مؤشر واضح حول أهمية فترة الخطبة، بل إن النسب كانت مطابقة بين المراحل بشكل ملفت، وهذه النتائج تؤكد عدم الجدية في التعاطي مع هذه المرحلة. رغم أن الخطبة تُعتبر فترة للتعارف ولكنها تفرض على الشريكين التزامات اجتماعية ومادية ووعوداً كثيراً ما تحول دون الرجوع عن قرار الزواج، وخلال فترة الخطبة لا يُظهر الشريكين إلا أفضل ما عندهما وتكثر الأحلام والتوقعات، ويتم التغاضي عن كثير من الهفوات أو السلوكيات، وما يمكن التغاضي عنه خلال فترة الخطوبة يصبح من الأمور المزعجة التي لا تُحتمل بعد الزواج.

ويرى "وولر" ـ وهو على رأس من كتب في هذا الموضوع ـ

"إن التظاهر وعدم الإخلاص صفتان أساسيتان من صفات المواعدة وهو لا يرى فيها أية فائدة، من حيث أنها قد تؤدي إلى زواج ناجح، بل يرى أنها نوع من التسلية، وقضاء الوقت الممتع ليس إلا.

وكذلك تجد "مارجريت ميد" في المواعدة عائقاً للسعادة في الزواج، وترى أنه كلما كان الشباب أكثر نجاحاً في المواعدة فإنهم يكونون أقل استعداداً لأن يتوافقوا توافقاً ناجحاً في الزواج".[1]

٥- نشاطات وقت الفراغ:

إن طرق قضاء وقت الفراغ تلعب دوراً هاماً في قراءة توجهات الأفراد وتعطي فكرة واضحة عن سلوكهم العام، إن النشاطات التي يقوم بها الأفراد تساعد على تنمية المهارات، وعلى تحقيق الراحة النفسية؛ فإن أنشطة وقت الفراغ التي تجري بصورة مشتركة بين الزوج والزوجة تحقق شعوراً من الراحة، وتقرب المسافة بين أفراد العائلة. كما أن بعض النشاطات قد تصبح مصدراً للمشاكل إذا لم يحسن الزوجان اختيارها، أو إذا تعارضت مع ميول الشريك.

وقد وجدنا من خلال البحث أن القسم الأكبر من الأزواج الذين يعانون من مشاكل يقضون أوقات الفراغ في أمور لا تعود بالنفع عليهم ولا تحقق الراحة النفسية لهم ولا لعائلتهم مثلاً: شرب الكحول، أو السهر في الحانات، أو لعب الورق، وغيرها من وسائل التسلية الغير مجدية؛ هذه الوسائل تسبب الكثير من المشاكل داخل الأسرة.

❖ **وهذه بعض الأمثلة:**

١. قراءة الكتب: ٤,٦ ٪ من المطلقين والمطلقات كان لديهم اهتمام

1- الساعاتي سامية، الاختيار للزواج، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣، ص٤٠.

بموضوع مطالعة الكتب.

٢. قراءة المجلات أو الجرائد :١١,٦ ٪ ، ونلاحظ الفارق الكبير حيث أن نسبة الذين يفضلون قراءة المجلات والجرائد أكثر منن‌سبة الذين يقرؤون الكتب.

٣. مشاهدة التلفزيون: ٢٥,٥ ٪

٤. لعب الورق: ٢,٣٪

٥. شرب الكحول والسهرات مع الأصحاب: ١٦,٢ ٪

٦. زيارات: ١١,٦ ٪

٧. التنزه: ٩,٣ ٪

٨. أعمال تطوعية:٢,٣ ٪

٩. جمعيات: ٢,٣ ٪

١٠. كتابة الشعر: ٦,٩ ٪

١١. لجنة أهل مدرسية: ٢,٣ ٪

١٢. رسم: ٢,٣ ٪

١٣. عمل حزبي: ١١,٦ ٪

١٤. شعائر دينية: صفر ٪ وهذه النسبة كانت ملفتة للنظر.

ويمكن معرفة توجهات المجموعة من خلال هذه الأرقام. مثلاً: لا يوجد اهتمام بالشعائر الدينية مع أنها تؤمن الراحة النفسية، ولا يوجد اهتمام أو تعاون مع لجان الأهل في مدارس الأبناء، وهذا دليل على عدم متابعة أوضاع الأولاد في المدرسة. وكذلك عدم الاهتمام بالرسم، أو الموسيقى، أو الأدب. كما أن قراءة المجلات كانت مفضلة على قراءة الكتب. ولم يتم التطرق نهائياً إلى الرياضة رغم فؤائدها على الصحة

الجسدية والنفسية. بينما نجد نسبة مرتفعة تهتم بالنشاطات الحزبية وهذا انعكاس واضح لتأثير الإعلام السياسي في البلد أكثر من تأثير الإعلام الثقافي أو التربوي.

٦- الخيانة الزوجية:

هل يمكن للعلاقة أن تستمر بعد الخيانة ؟ إن المواقف حيال هذه المشكلة كانت صارمة. فلا يمكن نسيان جرح الخيانة. لأن وقع هذه التجربة كان مؤلماً على كل الذين واجهوا هذه الصدمة. وبمجرد التفكير بالموضوع، يشعر الفرد الذي تعرض لهذه الحالة بثورة من الغضب والتوتر. فما هي الدوافع التي ضاعفت من انتشار هذه الظاهرة؟ أمور كثيرة تدفعنا للتساؤل. ولكن من الملاحظات الأساسية والتي باتت مؤكدة من خلال الملاحظات ومن خلال الدراسات العديدة هو التحول السريع من مجتمعات محافظة تتبع القيم الدينية إلى التربية المتساهلة، والإباحية التي انتشرت مؤخراً بشكل بات يهدد سلامة العائلة. فلا شك أن الزواج يلزمه الإخلاص والتعقل وكبح الرغبات والعودة إلى الدين الذي أثبت أنه الرادع الأول والحل المثالي، فلا وجود للخيانة عند المؤمنين الحقيقيين الذين يعتبرونها خيانة للمبادئ الأخلاقية وهي إحدى نتائج الخطيئة الأصلية التي سببت طرد آدم من الجنة، والمؤمن يخاف من العقاب الذي يستحقه الزاني والزانية؛ مثلاً: في القرآن الكريم تُفرض عقوبة الرجم على الزناة.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة النور الآية ٢)

وفي الكتاب المقدس كان العقاب أقسى من الرجم:

(قد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزنوا. وأما أنا فأقول لكم إن من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه. فإن كانت عينك اليمنى تُعثرك فاقلعها والقها عنك لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم. وإن كانت يدك اليمنى تُعثرك فاقطعها والقها عنك لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم.) (إنجيل متى الإصحاح الخامس الآية ٢٧ \ ٣٠)

وهذه المحاذير الصارمة تردع المؤمن فلا يُقدم على خيانة شريكه. والطرف الذي يقع ضحية الخيانة يشعر بمرارة وخيبة أمل وشعور بعدم الأمان، فالخيانة هي أقصى مظاهر الأنانية، ومتى ارتكبت مرة يسهل تكرارها، والحب والخيانة لا يلتقيان ولا شيء يبررها لا الحاجة الجسدية ولا الحرمان العاطفي.

٧- عدم معرفة الحقوق والواجبات:

هذه النتيجة كانت من النتائج الملفتة إلى حد كبير (٨٣,٨ ٪) لا يعرفون ما معنى الحقوق والواجبات الزوجية، والذين يعرفون البعض منها؛ لا يعرفون غير المهر أو الصداق ـ يعني الناحية المادية فقط- والذين كانت إجاباتهم نعم وهم (١٦,٣ ٪) لا يعرفون إلا بعض هذه الحقوق. فكيف يمكن عقد قران من لا يدركون معنى بنود العقد. وحتى أبسط الحقوق تم تناسيها كحق الاحترام المتبادل، والتعاون، ورفع الروح المعنوية إلخ...، هذه الحقوق لم يُغفلها الشرع. ومن أحاديث الرسول(ص) لامرأة سألته:" ما حقي على زوجي" قال:" حقك عليه: أن يطعمك مما يأكل، ويكسوك مما يلبس، ولا يلطم ولا يصيح في وجهك." ومن أقوال الرسول أيضاً:" أيما امرأة لم ترفق بزوجها وحملته ما لا يقدر عليه وما لا يطيق لم يقبل الله منها حسنة وتلقى الله وهو عليها غضبان"

فكيف يمكن أن تستمر الحياة حين تستفحل الأنانية بين الزوجين، فعلى الزوجة أن تساند زوجها، وترفع من روحه المعنوية، وتحثه على عدم اليأس إذا واجهته أي مشكلة، وعليها أن تعرف منذ البداية مدى قدرات الزوج فلا تُحمله ما لا يقدر أن يتحمله. وعلى الزوج أن يعطف على زوجته ويحترمها ولا يُسخرها في سبيل خدمة أهوائه فقط.

٨- مستوى الالتزام الديني:

بات من الواضح أن الدين يعتبر من المؤشرات الهامة التي تُحدث تغييراً في الحياة العائلية، وهذه الناحية تناولناها بشكل مفصل في سياق البحث، ومن الواضح من خلال المعطيات التي حصلنا عليها أن الالتزام الديني يقلل من حدوث الطلاق.

وكانت نسبة المطلقين الغير ملتزمين دينياً الذين تم سؤالهم(٦٧,٥ ٪) و(٢١٪) لديهم التزام ضعيف و(٢,٤) ملتزمون. للدين تأثير واضح ومباشر على كيان الأسرة واستقرارها، فالأشخاص الذين يتمسكون بالقيم الدينية ويعملون بموجبها تكاد مشاكلهم أن تكون نادرة أو قليلة، حيث لا يخلو بيت من المشاكل، ولكن هناك فرقاً كبيراً بين المشاكل السطحية والعابرة وبين المشاكل المدمرة. وبات من المؤكد أن كلمة واحدة فيها كل الحلول وفيها ما يعيد الحياة إلى تلك النفوس المحطمة المثقلة بالأسى وهذه الكلمة هي الله .

وتشريع الزواج بالمعنى الديني جاء ليحقق معنى الأبوة والأمومة والصحبة فهو رابط مقدس ضروري لاستقرار الإنسان، وليس علاقة شهوانية خاضعة للمزاجية والأهواء بل هو التزام متبادل بين الزوجين لتكوين أسرة صالحة.

٩- الوضع الاجتماعي للأسرة:

ومن الأمور التي تعتبر ذات دلالة واضحة أيضاً، السؤال عن الوضع الاجتماعي لأهل الزوج وأهل الزوجة ـ إذا كان لديهم طلاق في العائلة، أو زواج سابق ـ فأظهرت النتائج ما يلي: (٢٧,٩٪) من الحالات يوجد لديهم طلاق في الأسرة، أو هجر، عند أهل الزوج أو أهل الزوجة، و(١٦,٣٪) يوجد لدى أحد آبائهم زواج سابق، و(١١,٧٪) من العائلات فيها حالات وفاة تسببت بحرمان من عاطفة أحد الأبوين. وتأثير مشاكل وانفصال الأهل على الأبناء قد أشرنا إليه في الفصول السابقة ضمن هذا البحث.

١٠- تأثير الوضع المادي:

أما في ما يخص باقي الأسئلة المتعلقة بهذه الناحية لم تكن ذات دلالات مهمة مثلاً السكن لم يكن سبباً من مسببات الطلاق، ولا الوضع المادي تم التصريح عنه بشكل دقيق. الوضع المادي كان سبباً من أسباب المشاحنات فقط، فالفقر يؤدي إلى مشاكل لا حصر لها، ولكنه لا يسبب الكره بين الزوجين إذا وجد الإيمان والصبر والنوايا الصادقة، ومن الملفت وجود عائلات تعيش حالات من الفقر الشديد ولكنها متماسكة، بينما هناك عائلات تنعم بالرخاء ولكنها متفسخة.

١١- السؤال عن دور القاضي:

أما السؤال عن القاضي فقد كان بهدف معرفة مدى التساهل أو التشدد في الأحكام للحد من هذه الظاهرة، وبما أن القاضي هو الحكم الذي يفصل في هذه القضايا، ويطبق القوانين، كان لا بد من التطرق لهذا الجانب الأساسي في مشكلة الطلاق، ومن الضروري معرفة الكيفية التي تنظم هذه الناحية في بلد يجمع بين محاكم خاصة

بالطوائف ولا يعتمد على محاكم مدنية. ففي لبنان تختلف المحاكم وأصول المحاكمات ـ بين المذاهب المتعددة، والقضاء الديني هو جزء من تنظيمات الدولة القضائية، وهذا الوضع جعل الأحكام غير موحدة في مجتمع صغير تتعايش فيه الطوائف ضمن مساحة جغرافية صغيرة. ولكل طائفة حق إدارة شؤونها وحق التشريع والقضاء. وهناك تباين واضح بين الطوائف فيما يخص انحلال عقد الزواج. فالطوائف الكاثوليكية تعتبر عقد الزواج رابطة أزلية غير قابلة للفسخ. أما بالنسبة للطوائف الإسلامية يحق للرجل أن يطلق زوجته في أي وقت. ويمكن أن يكون الطلاق شفاهاً أو كتابة. وتتعدد المحاكم في لبنان مع تعدد طوائفه ولكل طائفة محكمة خاصة بها.

١- تتألف المحكمة السنية من قضاة سنيين شرعيين، ويشترط أن يكون القاضي قد تخرج من الأزهر الشريف، أو أن يحمل إجازة في الحقوق.

٢- وتتألف المحاكم الجعفرية من قضاة جعفريين، ويشترط أن يكون القاضي قد تخرج من النجف الأشرف، وأن يكون حائزاً على شهادة الدروس الدينية العليا، أو إجازة الحقوق من الكليات التي تدرس أحكام الشريعة الإسلامية.

٣- ويشترط في المحاكم المذهبية الدرزية أن يكون القاضي درزياً، وأن يكون مجازاً في الحقوق أو من حملة الشهادات الجامعية.

٤- أما في المحاكم المذهبية والروحية غير الإسلامية فقد وضعت كل طائفة قوانيناً خاصة بها من حيث تنظيم محاكمها وأصول المحاكمات لديها. ففي الكنيسة الكاثوليكية، يطبق قانون المحاكمات في الكنيسة المشرقية الكاثوليكية، ويتولاها قاض بدائي في كل أبرشية

هو الرئيس الكنسي المكاني. أما عند الروم الأرثوذكس فهناك أيضاً محكمة بداية يترأسها مطران الأبرشية بوصفه قاضياً منفرداً، وهو يصدر قراراته باسم الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية .

وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الطوائف الأخرى مثل الطائفة الأرمنية، والطائفة الإنجيلية، فقد وضعت قوانين لأصول المحاكمات والمرافعات خاصة بهم.

فالقضاء الديني يعتمد على الأسس الدينية الذاتية لكل طائفة. ولا يتم اعتماد قانون مشترك، ولذا يتم استغلال هذه الناحية من قبل بعض الأشخاص؛ بهدف تغيير بعض الأوضاع القانونية، نظراً للفرق بين المحاكم في تطبيق القوانين المتبعة، وأصول المحاكمات ما بين طائفة وأخرى حتى ضمن المنطقة الواحدة. وهذا الواقع لا يجسد مبدأ المساواة أمام القضاء، حيث يختلف النظر إلى المشكلة باختلاف الطائفة. ومن الملاحظ أيضاً أن نظام اعتماد القاضي الفرد ضمن المحاكم ، يخرج الأحكام بمظاهر مختلفة، فالقاضي المنفرد يتمتع باستقلالية وحرية في إصدار الأحكام ويتمتع بصلاحيات واسعة.

ومن الملفت أن التخصص في علم الجزاء، وعلم دراسة النفس البشرية أو السيكولوجية القضائية وهو علم يتطلب خبرة وتخصصاً غير متوفر في هذه المحاكم، وأحياناً يتأثر القاضي في المجتمعات الصغيرة بالإشاعات ولا يتمكن أن يتحرى بشكل علمي من استثبات الوقائع إما لضيق الوقت أو بسبب عدم معرفة أو خبرة فيما يتعلق بطرق إثباتها أو بسبب عدم قدرته على الاستنباط والاستنتاج. والمشكلة الكبرى في بعض القوانين التي تحددت بدقة ولا يستطيع القاضي أن يتجاوزها، فكم من الرجال قد ألحقوا العار بزوجاتهم ظلماً ليتخلصوا من دفع حقوقهن الشرعية.

والقوانين الشرعية لا تعد جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية، والنظام القضائي الديني يعطي الطوائف الدينية امتيازاً بتطبيق القوانين المتعلقة بالحقوق العائلية الخاصة بكل طائفة، فهناك حرية مطلقة لإصدار الأحكام من قبل المحاكم المختصة ولا يجوز نقض أحكام المحاكم الشرعية أمام محكمة النقض، ولكن يمكن لمحكمة النقض أن تراقب مدى تقيد المحكمة الشرعية أو المذهبية بحدود اختصاصها.

ولا يوجد في لبنان زواج مدني ولكن هناك محاكم عدلية للنظر في بعض القضايا المتعلقة بالحقوق العائلية من ضمنها مسائل الزواج المعقود في الخارج بين لبنانيين أو بين لبناني وأجنبي وفق القانون المدني الذي لا تعترف به الطوائف في لبنان.

وبسبب طبيعة الاختلاف بين القوانين المتبعة ليس من المستغرب أن تتأثر أحكام الطلاق، وتتفاوت نسب حصوله بين أفراد المجتمع الواحد حسب الانتماء الطائفي.

ولكن الإجابات عند أفراد العينة كانت شبه متقاربة حول مدى المعاناة التي تكبدها المتقاضين أمام المحاكم، وكان هناك شبه إجماع حول الاختلاف في الأحكام، فمعظم الأحكام في مجتمعنا خاضعة لذاتية الإنسان، نفس الموضوع يفسر تفسيرات مختلفة، وهناك متناقضات واضحة في التعليل؛ مثلاً: تعاطي الخمور يُعتبر عادة اجتماعية مقبولة عند بعض الناس، ورغم أن هذه العادة تتحول مع مرور الوقت إلى إدمان على الكحول، وعندما يدمن أحد الأشخاص على الخمر يُوصف بالمنحرف، فكيف يمكن القبول بالمسبب والاستنكار للنتيجة. أما عند فئات أخرى من الناس يُعتبر تعاطي الكحول من المحرمات. والخيانة مثال آخر:

فقد يكون عند البعض من الأمور التي تحصل بشكل عادي، بينما لا تكون مقبولة بالمطلق عند البعض الآخر؛ وسلوك الرجل يلقى تبريراً لدى المجتمع أكثر من سلوك المرأة رغم أن الخطيئة واحدة.

١١- السؤال حول دور المحامي:

هذا السؤال كان بهدف معرفة مدى تأثير وجود المحامي على سير القضايا ، وقد بات من الواضح أن وجود المحامي يسرع من إتمام معاملات الطلاق، ويقلل من إمكانية المصالحة، بسبب التقارير التي يتم رفعها والتي تُظهر الطرف الثاني بصورة المعتدي والمستبد وأحياناً المجرم. مما يعمق الفجوة بين طرفي النزاع. وفي بعض الحالات يقع الظلم على الطرف الذي لا يمللك الإمكانية المادية لدفع نفقات المحامي.وهذا الوضع تثبته العديد من الدراسات التي أمكننا الاطلاع عليها.

"ولذلك فالطلاق عملية مريحة جداً للمحامين، وعندما يقع بين الأغنياء والمشاهير فهذا يكون مدعاة لكتابة كيلومترات الأعمدة على صفحات الجرائد ... فعندما يدخل المحامون والصحفيون، فإن الأمور تتأهب لأن تصبح مكلفة وكريهة"[1].

١٢- مدى موافقة الأهل على الزواج:

هل يمكن القول من خلال النتائج التي حصلنا عليها أن موافقة الأهل على الزواج لها دور إيجابي؟. ويمكن من خلال هذا الجدول البسيط لمس النتائج، فالنسب جاءت متقاربة وهذا يثبت أن الزواج قناعة شخصية وحسن اختيار أكثر مما هو موافقة أو عدم موافقة المقربين.

جدول رقم (٩) / نسبة موافقة الأهل

1- الطلاق مرجع سابق ص: ١١.

	التكرار	النسب
موافقون	١٣	٪ ٣٠,٣
محايدون	١٦	٪ ٣٧,٢
ممانعون	١٤	٪ ٣٢,٦

١٣- تأثير العمر عند الزواج:

تشير معظم الإحصاءات أن نسبة ٨٥ ٪ من النساء يتزوجن ما بين العمر ٢٥ و ٣٤ عاماً. كما تظل نسبة قليلة من النساء عازبات بعد سن الخامسة والثلاثين. ولم تقتصر الدراسة على المطلقين والمطلقات فقط أثناء إجراء الدراسة. فمنهم من طلق منذ سنوات وهو في الوقت الحالي متزوج، ومنهم من يطلق للمرة الثانية أو الثالثة ولقد تم اعتماد العمر عند الزواج الأول في الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)/ جدول العمر عند الزواج

مستوى العمر	١٦-٢٠	٢١-٢٥	٢٦-٣٠	٣١-٤٠	أكثر من ٤٠
العدد	١٧	١٨	٦	٢	-
النسبة	٪٣٩,٥	٪٤١,٨	٪١٣,٩	٪٤,٦	-

ويظهر من خلال هذا الجدول أن الزواج المبكر من العوامل المسببة للطلاق ومهما اختلفت دوافع الزواج المبكر فهي عموماً تؤدي إلى مشاكل بسبب عدم تقدير المسؤولية أو بسبب فارق السن أو بسبب الإكراه على الزواج، ولا يمكن أن نُهمل الناحية الاقتصادية للذين يتزوجون في أعمار مبكرة، وعدم إلمام الزوجين بتنظيم النواحي المادية يزيد من احتمالات فشل الزواج.